

الفصل الثاني
التحليل المالي وفق منظور
سيولة / استحقاق

الفصل الثاني: التحليل المالي " الكلاسيكي " وفق منظور سيولة / استحقاق

1- مفهوم التحليل المالي من منظور سيولة استحقاق

يعرف التحليل المالي وفقا لهذا المنظور بأنه تحليل الذمة المالية للمؤسسة، فهو يهتم قبل كل شيء بخطر العسر المالي و التوقف عن الدفع، و بالتالي يظهر الزمن كمعيار أساسي وفقا لهذا المنظور. إن احترام قيد الزمن مفاده مقارنة درجة استحقاق عناصر الموارد مع درجة سيولة عناصر الاستخدامات. ويقصد بدرجة الاستحقاق الفترة الزمنية المطلوبة لاستحقاق كل عنصر من عناصر الموارد، أما درجة السيولة فهي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل كل عنصر من عناصر الاستخدامات إلى نقدية جاهزة. يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية بإتباع مجموعة من المراحل وإجراء عدد من التغييرات الممنهجة.

2- الميزانية " قائمة المركز المالي "

1-2: تعريف الميزانية: وتسمى أيضا بقائمة المركز المالي وهي " قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات (ممتلكات) وحقوق على الغير، وتسمى بالأصول". وتم تعريف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية" إذا الميزانية عبارة عن كشف أو قائمة توضح الموارد الإقتصادية المتاحة للمؤسسة و مصادر الحصول على تلك الموارد في لحظة زمنية معينة، هذا الكشف هو كشف مالي يتضمن في الجانب المدين أرصدة حسابات الأصول وفي الجانب الدائن أرصدة حسابات الخصوم و الفرق بينهما هو عبارة عن نتيجة السنة المالية. تكتسي الميزانية أو قائمة المركز المالي أهمية بالغة في عملية التحليل المالي حيث توفر للمسیر والمحلل المالي المعلومات التالية:

- باعتبارها كشف مالي يحتوي على مجموعة من البيانات المالية فهي تعكس المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، بما يتضمنه من حقوق والتزامات؛
- تسمح بتقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة عن طريق مقارنة الالتزامات بحقوقها وفق مبدأ التغطية.
- تسمح بتقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع .
- تسمح بمعرفة السياسة المالية للمؤسسة من خلال معرفة نسبة الأرباح المحتجزة ونسبة المديونية.

- تسمح بالقيام ببعض عمليات التحليل المالي كمعدل الاستدانة والسيولة ... الخ

تجدد الإشارة هنا أن المزايا السابقة لقائمة المركز المالي أو الميزانية المحاسبية تعود للشكل الذي قدم النظام المحاسبي المالي SCF الذي استحدثت وفقه ميزانية وحيدة اصطلاح على تسميتها قائمة المركز المالي تجمع بين الميزانية المحاسبية والميزانية المالية والتي تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS و IFRS بدلا من قيمتها التاريخية التي كان معمولاً بها في المخطط المحاسبي الوطني PCN (1975). فصحيح أن

المعلومات التي تقدمها الميزانية المحاسبية حسب SCF تبين لنا نتيجة الدورة وتوضح الذمة المالية للمؤسسة. لكن عملية تقييم الاستثمارات وفق المنظور المحاسبي الكلاسيكي يتم بتكلفة الحيابة أو الإنشاء ولا تأخذ بعين الاعتبار تضخم القيمة النقدية. كما أن المخزونات تقيم بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج إلا أن قيمتها الحقيقية تخضع لقانون العرض والطلب .

كما أن اعتماد الميزانية المحاسبية PCN على مبدأ التكلفة التاريخية جعلها لا تساير بذلك أوضاع السوق وخاصة التضخم ، لهذا يتطلب من المحلل المالي أن يقوم بإجراء مجموعة من التعديلات طبقا للقيمة الحقيقية أو السوقية وإعادة تصنيف عناصر الأصول وعناصر الخصوم طبقا لمبدأ السنوية للحسابات التي تضمها الميزانية المحاسبية. إذا الميزانية بشكلها حسب المخطط المحاسبي الوطني لا تستجيب لمتطلبات التحليل المالي مما يستوجب إجراء بعض التعديلات سواء على عناصر الأصول أو على عناصر الخصوم.

2-2- عناصر الميزانية " قائمة المركز المالي " : حسب المادة 22 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.

ففي الأصول نجد التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن والموردين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة خزينة الأصول. أما الخصوم فتتكون من رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للاعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبة مسبقا)، خزينة الخصوم.

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF تبعا لما يوضحه الشكل الموالي حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة أعمدة:

- العمود الأول " ملاحظة " يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية والي قد يرد

ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.

- العمود الثاني: خصص مبالغ السنة المالية الحالية N.

- العمود الثالث : خصص مبالغ الدورة السابقة N-1

الجدول رقم 01: عناصر اصول الميزانية
السنة المالية المقفلة في :.....الأصول في N/31/12

الدورة السابقة N-1	القيمة المحاسبية N	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة الإجمالية	ملاحظة	الأصول
					الأصول غير جارية فارق بين الاقتناء – المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول
					مجموع الأصول غير جارية
					أصول جارية مخزونات و منتوجات قيدالتنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الاصول الجارية
					المجموع العام للاصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء

28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009، ص 28

الجدول رقم 02: عناصر خصوم الميزانية

الخصوم في N/31/12

مبالغ السنة السابقة N-1	مبالغ السنة الجارية N	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الاموال الخاصة رأس مال تم اصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة(1) فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة الصافية / نتيجة الصافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية(1) المجموع 1 الخصوم غير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية(2) الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3)</p>
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء

28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009، ص 29

3-2: تصنيف عناصر قائمة المركز المالي: تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية وتصنف وفق معيار الزمن (سيولة استحقاق) الى أصول جارية وأصول غير جارية، وخصوم جارية وخصوم غير جارية كالتالي:

1-3-2: تصنيف عناصر الأصول: تعرف الأصول على أنها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل. وتمثل الأصول مجموعة من الوسائل التي تمتلكها المؤسسة أو تكون تحت سيطرتها، من أجل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية نتيجة لأحداث سابقة، وتقسم الأصول إلى صنفين:

أ- الأصول الغير جارية (الثابتة): وهي الأصول التي يتم إقتنائها من أجل تسيير أعمال المؤسسة والإستفادة من طاقتها الإنتاجية. وتظم الأصول المالية والمادية والمعنوية التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دور مالية أو تشغيلية واحدة. حيث لا يمكن تحويلها الى نقدية جاهزة خلال 12 شهرا من تاريخ إقفال الميزانية. وتشمل هذه الأصول ما يلي:

- القيم الثابتة المعنوية، وتضم شهرة المحل، براءة الاختراع، البرامج، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية، وتتضمن الأراضي، المباني، المعدات، قيم ثابتة أخرى. القيم الثابتة الجارية (قيد الإنجاز)؛ (ح / 21 ح / 22 عدا ح / 229 ح / 23)
- الأصول المالية وتضم السندات الثابتة، سندات المساهمة والحقوق المماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة؛ (ح / 26 ح / 27 ح / 269 ح / 279)
- الضرائب المؤجلة أصول.

ب- الأصول الجارية (المتداولة) : وهي الأصول المعدة للإستهلاك أو الإستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة. وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 يعتبر الأصل متداولاً إذا كان من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء دورة تشغيلية العادية للمؤسسة، والاحتفاظ به لمدة لا تزيد عن 12 شهرا. تضم الأصول الجارية العناصر التالية:

- المخزونات، وتشمل السلع والمنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد التنفيذ، الفضلات والمهملات وغيرها.
- الحسابات المدينة والتي تتضمن الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، وتتضمن المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب والأعباء المثبتة مسبقا.
- الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تضمن الأوراق المالية والأسهم وسندات شركات أخرى يمكن تداولها في السوق (ح / 50)

- المصروفات المدفوعة مسبقا (أعباء مقيدة سلفا) (ح / 486)
- خزينة الأصول أو النقديات وما يعادلها، وتشمل النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك والبريد، أوراق القبض قصيرة الاجل. (ح / 52 ح / 53 ح / 54 ح / 58)

2-3-2: تصنيف عناصر الخصوم: الخصوم وتسمى أيضا الالتزامات. هي تعهدات على المؤسسة تجاه الغير مقابل حصولها منهم على تثبيات أو سلع أو خدمات أو قروض. تتكوّن الخصوم من الالتزامات الراهنة

للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية. تصنف عناصر الخصوم الى موارد دائمة وخصوم جارية.

أ- حقوق الملكية: تتمثل في حصة المساهمين في أصول المؤسسة وتتمثل أساسا في ح/10 عدا ح/107 فارق الاقتناء.

ب- خصوم غير جارية: وهي مجمل الالتزامات التي لا يتوقع تسديدها خلال 12 شهرا وتضم ح/15 مؤونات الأعباء على الخصوم. ح/16 ح/17 ح/131 ح/132 ح/134.

ت- خصوم جارية: تشمل كل الالتزامات التي يتوقع تسديدها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة أي في أقل من 12 شهرا. وتضم الحسابات التالية ح/40 عدا ح/409 وح/419 ح/42 ح/43 ح/45 ح/46 ح/48 ح/509 ح/519

3- شكل الميزانية المالية وفق منظور سيولة/استحقاق

استخدم التحليل المالي للميزانية أول الأمر من طرف البنوك من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسات التي تطلب قروضا من هذه البنوك وعلى أساس هذا التحليل يتم قبول البنك لطلب القرض المقدم له من المؤسسة أو رفضه. ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، ويقصد بالقدرة على الوفاء قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المتعاقد عليها، أما سيولة عنصر من عناصر الأصول فيقصد بها إمكانية تحويل هذا العنصر إلى نقود بشكل سريع، فالميزانية المالية إذن تسمح بتقييم الذمة المالية للمؤسسة والتأكد من عدم مواجهتها لخطر الإفلاس بالتصفية في المدى القصير

سابقا ووفق المخطط المحاسبي الوطني PCN (قبل سنة 2010) كان يستوجب على المسير أو المحلل المالي إجراء مجموعة من التعديلات على الميزانية المحاسبية سواء على عناصر الأصول أو الخصوم وهذا باعتبار أن القيم التي تتضمنها الميزانية المحاسبية تخضع الى التكلفة التاريخية أما القيم التي يجب أن تظهر في الميزانية المالية فيجب أن تعكس القيمة الحقيقية لتلك العناصر وهو ما يستوجب على المحلل المالي إعادة تقييم مختلف عناصر الأصول والخصوم. غير أن ان الشكل والمبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي للميزانية والذي سبق التطرق له سابقا لا يتطلب إجراء تعديلات على الشكل وإنما يتطلب تلخيص المعلومات في شكل جدول مختصر.

إذا الميزانية المالية ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق في المدى القصير، وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية .

تنقسم عناصر الأصول إلى قسمين أصول ثابتة (غير جارية) و أصول متداولة (جارية).

3-1: الأصول الثابتة (أصول غير جارية) : وتضم كل الأصول التي تزيد درجة سيولتها عن سنة واحدة (تستخدم في كثير من دورة إنتاجية) وتظهر في أعلى الميزانية المالية، وتشمل:

- التثبيات المعنوية

- التثبيتات العينية

- التثبيتات المالية

2-3: الأصول المتداولة (أصول جارية): وتشمل باقي الأصول التي تمتلكها المؤسسة و التي تشارك في دورة استغلال واحدة، كما يمكن تقسيم هذا الصنف إلى ثلاثة أقسام أخرى تتمثل في:

- قيم الاستغلال:تتضمن على المخزونات التي تمتلكها المؤسسة و التي تستخدم خلال دورة إنتاجية واحدة.

- القيم القابلة للتحويل (قيم غير جاهزة): تتمثل في حقوق المؤسسة لدى الغير و التي يمكن تحويلها في المدى القصير

- القيم الجاهزة:تمثل حقوق المؤسسة التي تحت تصرفها (خزينة الأصول)

الشكل رقم 01: تقسيم عناصر الأصول

الأصول الثابتة	الأصول الثابتة	أصول الميزانية
قيم الاستغلال	الأصول المتداولة	
القيم القابلة للتحويل		
القيم الجاهزة		

3-3: خصوم الميزانية: يستعمل في عملية الفصل بين عنصر الخصوم المبدأين الأساسيين مبدأ الاستحقاق ومبدأ السنوية، و بذلك تنقسم عناصر الخصوم إلى قسمين :

أ. رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم غير الجارية : تتضمن رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر والاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية ...إلخ . أما الخصوم غير الجارية فتتمثل في الديون الخارجية التي يتم انقضائها (آجال استحقاقها) في مدة تزيد عن دورة استغلال كاملة (تسمى في التحليل المالي : الديون الطويلة و متوسطة الاجل) ، وهي تشمل الاقتراضات من مؤسسات القرض (قروض بنكية)، القروض السندية، وكذلك القروض المتعلقة بالإيجار التمويلي

ب. الخصوم الجارية: و تشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، و تتمثل في الموردين، الضرائب الواجبة الدفع... إلخ، و تسمى في التحليل المالي بالديون قصيرة الأجل.

الشكل رقم 02: تقسيم عناصر الخصوم في الميزانية المالية

الأموال الدائمة	الأموال الخاصة	الخصوم غير الجارية	خصوم الميزانية
	ديون طويلة الأجل		
ديون قصيرة الأجل	ديون متوسطة الأجل	الخصوم الجارية	

إذا تظهر عناصر الميزانية المالية بالقيمة الحقيقية، مقسمة على 04 مجموعات كما يلي:

النسبة %	المبالغ	الخصوم	النسبة %	المبالغ	الأصول
		أموال دائمة			أصول غير جارية:
		- أموال خاصة - ديون ط.م. أجل			- تثبيات معنوية - تثبيات عينية - تثبيات مالية
		ديون قصيرة أجل			أصول جارية
		د. ق. أ			- قيم الاستغلال - قيم قابلة للتحويل - قيم جاهزة
100%		المجموع	100%		المجموع

4- التوازن المالي في إطار سيولة / استحقاق

تنص قاعدة التوازن المالي الأدنى (أو قاعدة الحجم) على أن توازن البنية المالية للمؤسسة يتحقق إذا كانت أصولها الثابتة تمويل عن طريق مواردها الدائمة، والأصول الجارية تمويل عن طريق الخصوم الجارية، ويهدف أن يكون هناك هامش أمان يجب على المؤسسة أن تكون ما يسمى برأس المال العامل وذلك عن طريق زيادة حجم الأصول الجارية عن حجم الخصوم الجارية أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية، ويتم تقدير حجم هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة وحجمها في السوق.

1-4 رأس المال العامل FR «Fond de Roulement»: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي بتاريخ معين. ويتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

فيهدف أن تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن يجب أن تمويل الأصول الثابتة بالموارد المالية الدائمة والأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل ، ولكن في أحيان كثيرة قد يحدث الاختلاف في المدد بين تاريخ الاستحقاق ومدة سيولة الأصول خصوصا بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال قد تختلف المدة و القيمة الممنوحة للزبائن عن القيمة و المدة التي يمنحها الموردون بسبب الصعوبة في تصريف منتج ما أو عدم قدرة الزبائن على الوفاء بالتزاماتهم في الوقت المحدد والقيمة المتفق عليها، وهنا ستواجه المؤسسة صعوبة في التسديد لدائنها، ولتفادي مثل هذه الحالات على المؤسسة أن تخصص جزءا من أموالها الدائمة و الفائضة عن تمويل الأصول الثابتة لتمويل جزء من الأصول المتداولة نظرا لفترة الكبيرة التي تتمتع بها الأموال الدائمة، هذا الجزء من الموال يعبر عنه برأس المال العامل الدائم الصافي.

ويكتسي حساب رأس المال العامل أهمية كبيرة بالنسبة للدائنين إذ أنه يعطي فكرة عن سيولة المؤسسة في الأجل القصير كما أنه يعكس قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية و قدرتها على سداد التزاماتها عند استحقاقها.

يتم حساب رأس المال العامل رياضيا وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة. " منظور أعلى الميزانية "

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة " منظور أسفل الميزانية "

يمكن أن يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات هي:

- رأس المال العامل معدوم : أي أن المؤسسة غطت أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة دون وجود فائض أو عجز وهي حالة توازن مالي أمثل وندارة الحدوث.
- رأس المال العامل موجب: يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدره الموارد الطويلة ومتوسط الأجل.
- رأس المال العامل سالب: يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والاعتماد وبشكل كبير على التمويل قصير الأجل.

مثال: تعطى الميزانية المختصرة التالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
1709500	الأموال الدائمة CP	1180000	الأصول الثابتة AI
1574500	الاموال الخاصة	890000	الأصول المتداولة AC
135000	ديون ط م الأجل DLT	620000	المخزونات
360500	الالتزامات المتداولة	80000	القيم غير الجاهزة
		190000	القيم الجاهزة
2070000	المجموع	2070000	المجموع

المطلوب: حساب رأس المال العامل بطريقتين

الحل :

الطريقة الأولى (من أعلى الميزانية)

○ رأس المال العامل = الاموال الدائمة - الأصول الثابتة

$$529500 = 1180000 - 1709500 = \text{FRng}$$

الطريقة الثانية (من أسفل الميزانية)

○ رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

$$529500 = 360500 - 890000 = \text{FRng}$$

مثال 2 : لدينا الميزانية المالية المختصرة التالية

الخصوم		الأصول	
المبلغ	اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب
561050	أموال خاصة CP	488950	أصول ثابتة AI
80800	ديون طويلة الأجل DLT	147500	مخزونات
295200	ديون قصيرة DCT	300600	حقوق
937050	مجموع الخصم	937050	مجموع الأصول

والمطلوب: حساب رأس المال العامل

في هذه الحالة نقوم بحساب رأس المال العامل بالطريقة التالية :

$$\text{FR} = \text{CP} - \text{AI} = 641850 - 488950 = 152900$$

$$\text{FR} = \text{AC} - \text{DCT} = 448100 - 295200 = 152900$$

- أنواع رأس المال العامل: يأخذ رأس المال العامل أنواعا أساسية أهمها:

1. رأس المال العامل الخاص: رأس المال العامل الخاص هو عبارة عن المقدار الفائض من الأموال

الخاصة بعد تمويل الاستثمارات الثابتة. يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية

للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة

والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية. يحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الأجنبي} \end{aligned}$$

2. رأس المال العامل الإجمالي (الخام): رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع عناصر الأصول التي يكيّف بها نشاط المؤسسة والتي تدور في مدة سنة أو أقل ويشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة. يسمى كذلك بحجم النشاط الاستغلالي، وأنه اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من محزونات و حقوق، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات و ما يتبعها. ويكتب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{الأصول المتداولة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

3. رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): رأس المال العامل الخارجي هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، هنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ، وأصبح من الضروري على المؤسسات ان تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

2.4: احتياجات رأس المال العامل BFR

يعرف بأنه ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن المصادر الأخرى للتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

إذا احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها، أي ذلك الفرق في الأموال بين مجموع قيم الاستغلال (المخزونات)، القيم غير الجاهزة ومجموع الديون قصيرة الأجل دون السلفات المصرفية.

احتياجات رأس المال العامل BFR = (الأصول المتداولة - خزينة الأصول) - (الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم)

خزين الأصول = القيم الجاهزة (بنك صندوق ح ج ب)
خزينة الخصوم = التسبيقات المصرفية (السحب على المكشوف)

وتحسب احتياجات رأس المال العامل كذلك وفق العلاقة التالية :

احتياجات رأس المال = احتياجات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال
احتياجات الدورة = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحويل (قيم غير جاهزة)
موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية) - السلفات المصرفية

ملاحظات: يمكن أن يأخذ الاحتياج في رأس المال الحالات التالية:

- احتياجات رأس المال العامل الموجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات الدورة، فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطي كلية بـموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.
 - احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، تحتاج إلى موارد أخرى وتقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بـموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها .
 - احتياجات رأس المال العامل معدومة: هذه الحالة تكون عندما تغطي الموارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة.
- 3.4: الخزينة الصافية «Trésorerie» Tr: يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة و تحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

ترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته ، لذا يمكن أن تأخذ احد الوضعيات التالية:

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ← الخزينة < 0: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .
- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ← الخزينة > 0: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .
- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل ← الخزينة = 0: أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل .

5: التحليل بواسطة النسب المالية وفق منظور سيولة / استحقاق

النسبة هي حاصل قسمة قياسين و يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية أو كعامل. والنسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، هذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من جدول تحليل الاستغلال، حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة. يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة و يتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة و أهداف المحلل المالي.

1-5- أنواع النسب المالية: سنحاول تقسيم النسب إلى ستة 06 أنواع رئيسية يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية:

1-1-5- نسب التوازن الهيكلي: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب نجد:

أ- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، او ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة اقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على ان جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل. و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \right) \times 100\%$$

ب- نسبة التمويل الخاص: وتعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن .

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100$$

2.1.5- نسب المديونية : وتظم نسبة الاستقلالية المالية. من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمدى مديونيتها، إذن هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الديون)

أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الخصوم).

ما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين 1 و 2، أما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 وتعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى.

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت إن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموعة الديون)

3.1.5: نسب قابلية التسديد :

في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

4.1.5: نسب السيولة : تظم النسب التالية

أ. نسبة سيولة الأصول : يتم حسابها بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول (الأصول المتداولة / مجموع الأصول). يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

ب. نسبة السيولة العامة : تساوي (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل). تبين لنا هذه النسبة الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض. حيث أن :

- إذا كانت (ن،س،ع) أكبر من واحد (ن < 1): فللمؤسسة قدرة على التسديد.

- إذا كانت (ن،س،ع) مساوية للواحد (ن=1) فهذا يعني حالة التوازن

- إذا كانت أقل فهذا يستوجب أن يكون هناك هامش أمان حتى يتسنى للمؤسسة تغطية النقص

ت. نسبة السيولة الخاصة : تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الخاصة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، و حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون بين 0.3 و 0.5.

ث. نسبة السيولة الحالية : تعطى بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

بواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3.

5.1.5 نسب المردودية " الربحية " : تحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استعمال مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، إلا أن هذه القيمة لا تبين لنا العائد الحقيقي إلا بالمقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة أي بحسابها بالنسبة المئوية، من بين نسب المردودية نجد :

أ. نسبة المردودية الإجمالية :

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية} = (\text{رقم الأعمال} / \text{الأموال الدائمة}) \times 100$$

ب. نسبة المردودية الحالية :

$$\text{نسبة المردودية الحالية} = (\text{رقم الأعمال} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

6.1.5 نسب الدوران " النشاط " : تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات .

تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، من النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد :

أ. معدل دوران المخزون:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة الإنتاج المباع} / \text{متوسط المخزون.}$$

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

يقيس هذان المعدلان مدى كفاءة و فاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا و العكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.
ب. معدل دوران الحسابات المدينة :

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات} / \text{الحسابات المدينة}}{\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان و مدى فاعلية سياسات الائتمان و التحصيل ، وكلما زاد معدل دوران الحسابات المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس بالعكس.
ت. معدل دوران الأصول: توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة، يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفعالية. ولهذه النسبة استخدام مزدوج (استخدامها في نسب النشاط وكذا في تقييم الملاءة المالية

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}}{\text{مدة دوران الزبائن} = [90 \times (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})] / \text{مبيعات الفصل الأخير}}$$

ث. مدة دوران الزبائن = $[90 \times (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})] / \text{مبيعات الفصل الأخير}$.

ج. مدة دوران الموردين = $[90 \times (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})] / \text{مشتريات الفصل الأخير}$

وفيما يلي جدول يلخص لنا أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي موضحا كيفية حسابها ودلالاتها وقيمها المعيارية:

الجدول رقم 03: مدلول النسب المالية

النسبة	طريقة الحساب	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	أكبر من 1	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة
نسبة السيولة المختصرة	(أصول جارية - قيم الاستغلال) خصوم جارية	بين 30% و 50%	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة خصوم جارية	بين 25% و 35%	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية أصولها الجارية.

مهلة دوران الزبائن	$\frac{360 \times \text{الزبائن والحسابات م}}{\text{المبيعات السنوية TTC}}$	لا تتجاوز عادة 90 يوما	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ديونهم
مهلة دوران الموردين	$\frac{360 \times \text{الموردون والحسابات م}}{\text{المشتريات السنوية TTC}}$	أكبر من مهلة الزبائن	تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة لتسديد ديونها
مهلة دوران المخزون	$\frac{360 \times \text{متوسط المخزون}}{\text{المشتريات السنوية HT}}$	مقارنتها بمؤسسات مماثلة	يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال فترة التخزين كما تبين سرعة بيع المنتجات
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$	مقارنتها بمؤسسات مماثلة	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة . وتحدد مستوى رأس المال العامل
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$	مقارنتها بمؤسسات مماثلة	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{موارد دائمة}}$	أكبر من 50%	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$	بين 20 % و 60%	مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل الكلي للمؤسسة
نسبة القدرة على السداد	$\frac{\text{ديون ط و م أجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	أقل من المدة الحقيقية للتسديد	تقيس المدة التي تستغرقها المؤسسة بالسنوات لتسديد ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث

1- بتاريخ 2015/02/22 قرر راجح تكوين مؤسسة خاصة بتخزين وتوزيع المنتجات النفطية، قدم من ماله الخاص 8.000 دج واقترض 2.000 دج من البنك الوطني الجزائري .
عند بداية النشاط خصص أحمد 400 دج لاقتناء رخصة علامة تجارية معروفة، كما قام بشراء قطعة أرضية بقيمة 4.000 دج ومبنى للتخزين بقيمة 3.200 دج وشاحنة نقل البضائع بقيمة 2.400 دج.
المطلوب: إعداد الميزانية الافتتاحية لمؤسسة راجح .

الحل: الميزانية الافتتاحية لمؤسسة راجح بتاريخ 2015.02.22

الخصوم		الأصول			
المبالغ	الخصوم	ق م ص	الاهتلاكات ومؤونات	القيمة الإجمالية	الأصول
	رؤوس الاموال الخاصة				الأصول غير جارية
8.000	- أموال خاصة				تثبيتات معنوية:
	الخصوم غير جارية		0.00	400	- علامة تجارية
2.000	- قروض بنكية				تثبيتات عينية:
		4.000	0.00	4.000	- أراضي
0.00	الخصوم الجارية	3.200	0.00	3.200	- مباني
		2.400	0.00	2.400	- معدات نقل
		0.00	0.00	0.00	الأصول الجارية
10.000	مجموع الخصوم	10.000	0.00	10.000	مجموع الأصول

خلال سنة 2015 قام السيد راجح بالعديد من عمليات الاستغلال والاستثمار والتمويل والتي لها علاقة مباشرة بمؤسسته، وقدم لك محاسب المؤسسة الميزانية التالية:

المبالغ	الخصوم	ق.م.ص	الاهتلاكات ومؤونات	القيمة الاجمالية	الأصول
	رؤوس الاموال الخاصة				الأصول غير جارية
8 000.00	- أموال خاصة				تثبيات معنوية:
400.00	- ترحيل من جديد	240.00	160.00	400.00	- شهرة محل
600.00	- نتيجة الدورة				تثبيات عينية:
450.00	- احتياطات	4 500.00	0.00	4 500.00	- أراضي
	الخصوم غير جارية	2 560.00	640.00	3 200.00	- مباني
1 630.00	- قروض بنكية	1 440.00	960.00	2 400.00	- معدات نقل
100.00	- مؤونات الأعباء				تثبيات مالية:
	الخصوم الجارية	950.00	0.00	950.00	- تثبيات مالية أخرى
500.00	- موردو المخزونات				الأصول الجارية
200.00	- موردو التثبيات	1 000.00	50.00	1 050.00	- المخزونات من البضائع
80.00	- زبائن دائنون	400.00	50.00	450.00	- الزبائن
60.00	- ضرائب مستحقة	120.00	0.00	120.00	- تسبيقات على المخزونات
70.00	- أجور مستحقة الدفع	100.00	0.00	100.00	- تسبيقات على التثبيات
30.00	- ديون الهيئات الاجتماعية	60.00	20.00	80.00	- أسهم وسندات ق أ
		650.00	0.00	650.00	- الحساب لدى البنك
		100.00	0.00	100.00	- الصندوق
12 120.00	مجموع الخصوم	12 120.00	1 880.00	14 000.00	مجموع الأصول

كما قدم لك المحاسب المعلومات التالية والمستخرجة من حساب النتائج:

- المبيعات السنوية خارج الرسم 4 150.00 م.دج
- المشتريات السنوية خارج الرسم 4 950.00 م.دج
- معدل الرسم على القيمة المضافة 17 %.

المطلوب:

- 1- إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة علما أن نتيجة الدورة تضم للإحتياطات.
- 2- شخص الوضعية المالية للمؤسسة وعلق على توازنها المالي باستخدام النسب المالية المناسبة.

الحل:

1- إعداد الميزانية المالية المختصرة

بما أن الميزانية المقدمة من طرف المحاسب معدة وفقا للنظام المحاسبي المالي فإن القيم المدونة فيها تعكس القيم الحقيقية وليس القيم التاريخية لعناصر الأصول وعناصر الخصوم التي تستوجب اجراء تعديلات عليها.

المبالغ	الخصوم	القيمة م ص	الأصول
11 180.00	أموال دائمة	9 690.00	الأصول غير جارية
9 550.00	- رؤوس الأموال الخاصة	240.00	- تثبيات معنوية
1 630.00	- الخصوم غير جارية " د.ط "	8 500.00	- تثبيات عينية
940.00	الخصوم الجارية	950.00	- تثبيات مالية
		2 430.00	الأصول الجارية
		1 000.00	- قيم الاستغلال
		680.00	- قيم قابلة للتحصيل
		750.00	- قيم جاهزة
12 120.00	مجموع الخصوم	12 120.00	مجموع الأصول

2- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

مدلول النسبة	النسبة	
المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة فقط وتفقد إمكانيات تمويل متوفرة. يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة 2 أي أن لا تكون الأموال الخاصة أكثر من ضعف الأموال الأجنبية (مجموع الديون)	الأموال الخاصة الأموال الأجنبية	نسبة الاستقلالية المالية
وهي نسبة جد مرتفعة و أكبر من 50% أي أن المؤسسة تعتمد في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{موارد دائمة}}$ $= (11180/9550) \times 100 = 85.42\%$	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم
نسبة جد مرتفعة كان ينبغي أن لا تتجاوز 60% وهي مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل الكلي للمؤسسة أي أن المؤسسة لا	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$ $= (12120/9550) \times 100 = 78.79\%$	نسبة الاستقلالية المالية في

تتعتمد على الديون في تمويل مختلف عملياتها		التمويل العام
وهو مؤشر جد مرتفع أن أن الموارد الدائمة للمؤسسة تغطي كل الأصول الثابتة مما سيرفع مستوى رأس المال العامل	$\frac{\text{الأموال الدائمة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}} = 115.37 = 100 \times (9690/11180)$	نسبة التمويل الدائم
هذه النسبة تدل على أن المؤسسة قد غطت حوالي 99% من استثماراتها بواسطة أموالها الخاصة	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}} = 98.55 = 100 \times (9690/9550)$	نسبة التمويل الخاص
2.58 < 1 وهي درجة جد مرتفعة لتغطية الأصول الجارية للمؤسسة لخصومها الجارية، أي أن للمؤسسة سيولة جد معتبرة ورأس مال عامل مرتفع	$\frac{\text{الأصول الجارية/الخصوم الجارية}}{2.58} = 940/2430 = 2.58$	نسبة التداول (السيولة العامة)
يمكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة. وهي نسبة جد مريحة للمؤسسة وتعكس قدرتها على تسديد مستحققاتها الجارية دون أي مشكل	$\frac{\text{(أصول جارية - قيم الاستغلال)}}{\text{خصوم جارية}} = 1.52 = 940/(1000-2430)$	نسبة السيولة المختصرة
< 25% أي أن النقدية المتاحة للمؤسسة في نهاية السنة تسمح لها بتغطية قسم كبير من ديونها قصيرة الأجل.	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{خصوم جارية}} = 0.79 = 940/750$	نسبة السيولة الفورية
المؤسسة تمنح عملائها ما يقارب شهر لتسديد ما عليهم اتجاهها وهي لا تتجاوز 90 يوم المعيارية لمثل هذا النوع من النشاط	$\frac{\text{الزبائن والحسابات م} \times 360}{\text{المبيعات السنوية TTC}} = (1.17 \times 4150) / (360 \times 400) = 29.65 \text{ يوما}$	مهلة دوران الزبائن
يمنح الموردون مهلة للمؤسسة تقدر ب 55 يوم وهي أكبر من المدة التي تمنحها لعملائها وهو ما يسمح لها بتسيير خزينتها في أريحية كبيرة	$\frac{\text{الموردون والحسابات م} \times 360}{\text{المشتريات السنوية TTC}} = (1.17 \times 4950) / (360 \times 700) = 43.51 \text{ يوم}$	مهلة دوران الموردين

قدمت لك الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة صناعية بتاريخ 2016.12.31

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
3400	موارد دائمة	2420	الأصول غير جارية
1800	أموال خاصة	380	- مباني
160	- احتياطات	140	- معدات نقل
1440	- قروض بنكية	1400	- معدات صناعية
684	الخصوم الجارية	500	- تثبيات مالية أخرى
414	- موردو المخزونات	1664	الأصول الجارية
95	- ضرائب مستحقة	710	- المخزونات من المواد الأولية
105	- أجور مستحقة الدفع	500	- الزبائن
70	- تسبيقات مصرفية	170	- تسبيقات على المخزونات
1440	- قروض بنكية	180	- تسبيقات الاستغلال
		76	- الحساب لدى البنك
		28	- الصندوق
4084	مجموع الخصوم	4084	مجموع الأصول

إليك المعلومات التالية:

- المبيعات السنوية تقدر ب 5.000 دج HT - المشتريات السنوية 2.000 دج HT
المالية = 1.000 دج TVA = 17%

وقدمت لك النسب المعيارية للقطاع الصناعي:

- نسبة السيولة العامة = 2.9 - نسبة السيولة المختصرة = 0.1

- نسبة السيولة الجاهزة = 0.5 - معدل تغطية المصاريف المالية = 2%

- مهلة تسديد الزبائن 35 يوم - مهلة تسديد الموردين = 70 يوم

- نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام = 48%

المطلوب: شخص وضعية المؤسسة المالية من حيث السيولة والتوازن المالي.

الحل:

أولاً- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من حيث التوازن المالي قصير، متوسط وطويل الأجل:

$$\textcircled{\bullet} \text{ نسبة السيولة العامة} = \text{أصول جارية} / \text{خصوم جارية} = 684/1664 = 2.43$$

$$\text{(النسبة المعيارية للقطاع الصناعي = 2.9)}$$

$$\textcircled{\bullet} \text{ نسبة السيولة المختصرة} = \text{(أ.جارية - المخزون) / خصوم جارية}$$

$$= (684/(710-1664)) = 1.39 \text{ (النسبة المعيارية للقطاع الصناعي = 01)}$$

$$\textcircled{\bullet} \text{ نسبة السيولة الجاهزة} = \text{خزينة الأصول} / \text{خصوم جارية}$$

$$= 684 / 104 = 0.15 \text{ (النسبة المعيارية للقطاع الصناعي = 0.5)}$$

$$\textcircled{\bullet} \text{ مهلة تسديد الزبائن} = \text{(زبائن / رقم الأعمال TTC)} \times 360$$

$$= (360 \times 500) / (1.17 \times 5000) = 30.77 \text{ (النسبة المعيارية = 35 يوم)}$$

$$\textcircled{\bullet} \text{ مهلة تسديد الموردين} = \text{(الموردون/المشتريات TTC)} / 360$$

$$= (360 \times 414) / (1.17 \times 2000) = 63.69 \text{ (النسبة المعيارية = 70 يوم)}$$

$$\textcircled{\bullet} \text{ نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$= 4084 / 1960 = 48\% \text{ (النسبة المعيارية = 48\%)}$$

$$\textcircled{\bullet} \text{ نسبة تغطية المصاريف المالية} = \text{المصاريف المالية} / \text{رقم الأعمال السنوي}$$

$$= 5000 / 1000 = 20\%$$

- ثانيا تحليل النتائج:

1- نسب السيولة:

تؤكد النتيجة على أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة منخفضة مقارنة بمثيلاتها في القطاع الصناعي (2.43 أقل من 2.9)، رغم هذا فإن الاصول الجارية للمؤسسة تغطي كل الخصوم الجارية مما يجعل المؤسسة بعيدة عن خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع. فهذه النسبة تؤكد أنه في حالة استحقاق 10 دج من الديون قصيرة الجل يمكن للمؤسسة أن توفر 24.3 دج من أصولها الجارية.

أما مؤشر السيولة المختصرة فهو مرتفع مقارنة بالقيمة المعيارية (1.39). وبالتالي يمكن للمؤسسة سداد مستحققاتها قصيرة الأجل عن طريق تحصيل حقوقها من العملاء دون اللجوء الى بيع مخزوناتهما وهو مؤشر جد ايجابي للوضعية المالية للمؤسسة.

أما قيمة نسبة السيولة الجاهزة والمقدرة ب 15% فهي جد منخفضة نوعا ما بالمقارنة مع القيمة المعيارية (القيمة المعيارية = 50%) وهو ما يدل على أن مساهمة خزينة المؤسسة في تسديد الخصوم الجارية جد ضعيفة مما قد يعرض المؤسسة لعدم امكانيات سداد ديونها المستعجلة.

بالمقارنة مع النسبة السابقة " السيولة المختصرة" التي كانت مرتفعة يستوجب على المؤسسة الحذر ومراقبة الوضعية المالية لعملائها باستمرار.

2- نسب النشاط:

تظهر مهلة دوران العملاء 30.76 يوم منخفضة مقارنة بمثيلاتها في نفس القطاع (35 يوم) . مما يؤكد على أن المؤسسة تتبع سياسة تفاوضية فعالة وعلاقتها مع الزبائن جيدة كما تعتمد المؤسسة على أدوات إئتمانية مشددة. غير انه يجب المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار ما يقدمه المنافسون لكي لا تفقد حصتها السوقية العميل دائما ما يبحث عن أطول مدة للتسديد.

فيما يتعلق بالمدة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها للتسديد والمقدرة ب 63.69 يوم وهي مدة قصيرة مقارنة بالمدة المعيارية في القطاع الصناعي والمقدرة ب 70 يوما. وهو ما يدل على أن القدرة التفاوضية للمؤسسة مع مورديها ضعيفة وهو ما يتطلب إعادة النظر أو البحث عن موردين جدد. رغم هذه النتائج تبقى المدة الممنوحة للعملاء أقل من المدة الممنوحة من طرف الموردين مما يجنب المؤسسة صعوبات لتسديد ديونها قصيرة الأجل.

3- نسب المديونية:

بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية نلاحظ من النتائج أن حصة المساهمين بمجموع موارد المؤسسة مقبولة وفي حدود القيمة المعيارية للقطاع الصناعي. هذا يعني أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية مقارنة بمثيلاتها .

أما نسبة تغطية المصاريف المالية فتظهر مرتفعة في المؤسسة 20 % مقارنة بالقيمة المعيارية المقدرة ب 02 % مما يؤكد عدم قدرة المؤسسة في التحكم بمصاريفها المالية بالمقارنة مع مثيلاتها في القطاع الصناعي.